دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها
المصدر:	رسائل جغرافية
الناشر:	جامعة الكويت - كلية العلوم الاجتماعية - قسم الجغرافيا
المؤلف الرئيسي:	محمود، محمود توفيق
المجلد/العدد:	الرسالة120
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	ديسمبر / ربيع الآخرة
الصفحات:	3 - 45
رقم MD:	253969
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العلاقات الدولية، الجغرافيا السياسية، التباين الإقليمي، التحليل المكاني، الأحوال السياسية، السياسة الخارجية، الصراعات السياسية، الحدود الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/253969

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها

د. محمود توفيق محمود

تمهيد.

لاشك أن الجغرافيا السياسية من أكثر فروع الجغرافيا تخلفا، وهي أقلها حظاً من حيث اهتمام الجغرافيين بها وإقبالهم عليها، بل واحترامهم لها.

وسواء كان التخلف هو سبب عدم الاهتمام أو كان عدم الاهتمام هو مبعث هذا التخلف، فإن ما يهمنا بالدرجة الأولى، هو أن كثيراً من القضايا الأساسية، المتعلقة بالجغرافيا السياسية لم تزل محل جدل وخلاف. وتأتي على رأس هذه القضايا جميعا مسألة عدم وجود تعريف، يحدد مفهوم الجغرافيا السياسية ويعين مجالها وهدفها ويميزها عن سائر ميادين العلوم الأخرى.

وبصيغة أخرى، فإن مشكلة الجغرافيا السياسية تتمثل بصفة أساسية في غموض مفهومها وعدم وجود حدود واضحة، تميز موضوعها وتعين هدفها. ولهذا السبب كانت الجغرافيا السياسية عرضة لأن تتجاذبها مناهج وطرائق بحث متعددة بمثل ما كان ذلك سببا في أن يصبح الجغرافي السياسي من أكثر الجغرافيين تعرضا للنقد، سواء لتجاوزاته الموضوعية أو لشطحاته المنهجية.

وأمام هذا الغموض الذي يكتنف مفهوم الجغرافيا السياسية، والذي كان له أكبر الأثر في تخلفها، فقد نبذ أغلب الجغرافيين هذا الموضوع الجغرافي وراء ظهورهم، وهم لا يرون فيه إلا ما رأى «كارل ساور C.Sauer»[1]، الذي أنكر على الجغرافيا السياسية شرعية نسبها للعائلة الجغرافية، لأنها في زعمه لا ترتكز على أساس راسخ، يلتزم به الباحثون في اختيار المادة الموضوعية أو المنهج.

وكان يمكن أن تتوارى الجغرافيا السياسية من سوء موقفها وتبرح ميدان المعرفة الإنسانية، لولا ذلك التقدير المتزايد لأهمية البعد الجغرافي في دراسة الظاهرة السياسية، وهو التقدير الذي يعبر عنه بكل دقة، شيوع استخدام لفظة الجغرافيا السياسية بين المفكرين والسياسيين، حتى وإن لم يقترن ذلك بتصور واضح لمعناها ومغزاها.

وهكذا تتحدد ملامح هذه الدراسة التي تقوم على أعمال النظرة التحليلية المتأنية في بعض الموضوعات المتعلقة بجوهر الجغرافيا السياسية، خاصة ما كان منها متصلا بتحديد مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها. مع التأكيد على إنه ليس من أهداف هذه الدراسة إضافة جديد لمفهوم الجغرافيا السياسية أو مجالها، كل ما في الأمر أنها تسعى إلى محاولة حصر وتسكين بعض المعاني والأفكار المضطربة التي يحفل بها هذا الموضوع.

مفهوم الجغرافيا السياسية

كان تعريف الجغرافيا السياسية ـ ومازال ـ محل خلاف شديد، ليس فقط بين عموم الجغرافيين ولكن بين الجغرافيين السياسيين أنفسهم. ويبدو أن هذا الخلاف قد أصبح من العلامات المميزة للجغرافيا السياسية، حتى أننا لا نكاد نجد كتابا في هذا الفرع إلا وقد تضمنت افتتاحيته إشارة إلى هذا الخلاف .

وبداية نؤكد أن الجغرافيا السياسية ليست وحدها التي تعاني مشكلة عدم وجود تعريف يحدد مفهومها ومجال دراستها، بل تشترك معها في ذلك مجموعة العلوم الإنسانية Humanities بما فيها فروع الجغرافيا البشرية. فجميع هذه العلوم تتعامل مع ظواهر تتداخل مع بعضها البعض تداخلاً عضوياً وديناميكياً، بحيث يصبح من العسير عزل بعضها عن بعض والتحكم فيها. ولذا نلاحظ تداخل موضوعات هذه العلوم، وهذا ما يجعلها أحياناً تتخذ أساليب وطرائق بحث مشتركة، وإن ظل لكل علم في النهاية، نتائجه وأهدافه المستقلة.

ومع التسليم بحقيقة التداخل بين العلوم الإنسانية، ووجود الارتباطات العملية المشتركة بينها، تبقى للجغرافيا السياسية بعض الأسباب والظروف الخاصة، التي تحول بينها وبين تعريف محدد ومتفق عليه، ولعل من أهم هذه الظروف والأسباب ما يمكن إيجازه فيما يلي:

١ ــ إن الجغرافيا السياسية تعد من وجهة النظر الأكاديمية حديثة العهد نسبياً، فهي لم تعرف كفرع مستقل من الدراسات البشرية في الجغرافيا إلا بعد قيام «راتزل F.Ratzel» في عام ١٨٩٧ م بنشر كتابه ، الموسوم «الجغرافيا السياسية

Politisch Geographie» ومثل هذه النشأة المتأخرة نسبيا، يمكن أن نجد فيها بعض ما يبرر عدم تبلور مفهوم محدد حتى الآن للجغرافيا السياسية .

والقول بحداثة هذا الفرع ، لا ينفي حقيقة أن الجغرافيين السياسيين قد تعاملوا مع فكر، له جذوره الموغلة في القدم، ذلك أن الفكر الجغرافي السياسي قديم قدم المعرفة الجغرافية وعلم السياسة نفسهما. فدراسة الدولة في بيئتها الطبيعية، كانت تعد أحد الموضوعات الفلسفية التي اهتم بها طلاب السياسة والتاريخ والجغرافيا[٢] .

٢ ــ إن الجغرافيا السياسية قد ولدت أصلاً بلا تعريف محدد. فالثابت أن «راتزل» مؤسس الجغرافيا السياسية الحديثة ، لم يضع تعريفاً محددا لها، يلتزم به الباحثون في تناولهم لهذا الموضوع الجغرافي.

ويتبين من القدر الذي أتيح للباحث قراءته من كتاب «راتزل»[٣] أو مما كتب عنه أن مفهوم راتزل للجغرافيا السياسية لا يختلف كثيراً عما نعرفه اليوم بالجغرافيا الإقليمية فقد أكد في أكثر من موضع على الشخصية الإقليمية للدولة . ومن ناحية أخرى، فقد أشار «راتزل» في كتابه، إلى أن مستقبلاً رائعاً ينتظر الجغرافيا السياسية لو أعطى الجغرافيون اهتماماً أكبر لما أسماه بالعلاقة العضوية الوثيقة التي تربط الدولة بالرقعة الأرضية التي تشغلها(Raum). وهذا يعني أن راتزل قد اعتبر العلاقة بين الدولة ومجالها الأرضي تمثل جوهر موضوع الجغرافيا السياسية.

ومع عدم قيام «راتزل» بوضع تعريف محدد لمفهوم الجغرافيا السياسية، فقد أصبحت المفاهيم العامة التي طرحها تحت اسم هذا الموضوع الجغرافي ، عرضة لتفسيرات متباينة، بالاضافة إلى سوء الفهم الذي ترتب على ترجمات غير دقيقة لكتابات راتزل، خاصة في انجلترا والولايات المتحدة[٤]. وقد كان من نتيجة ذلك كله، أن تنازعت الجغرافيا السياسية مفاهيم وتفسيرات متباينة، أضرت كثيراً بمسيرة هذا الفرع وتقدمه، خاصة وأن أفكار «راتزل» استهوت الكثيرين من

خارج الحقل الجغرافي. ويكفي أن نشير في هذا الصدد، إلى الآثار السيئة التي حاقت بهذا الفرع من جراء المفهوم الألماني له أو ما يعرف بالجيوبولتيك Geopolitik. فقد ابتعد هذا المفهوم بالجغرافيا السياسية عن كل أصول وجوهر العلم بمثل ما أعاق تقدمها وتطورها كفرع من الفروع الأصولية لعلم الجغرافيا. ولعل ما كتبه الجغرافي الفرنسي «ديمانجون Demangeon» في عام ١٩٢٣م خير شاهد على ذلك، إذ أكد أن الجيوبولتيكا الألمانية قد انحرفت بوضوح عن أصول وجوهر العلم وأن الجغرافيا السياسية لم تتقدم خطوة واحدة عما كانت عليه أيام «راتزل»، بل تحولت إلى مجرد ساحة للجدل والضغائن القومية(٥).

٣ ــ إن عدم وجود حدود واضحة لمجال كل من علمي الجغرافيا والسياسة، قد جعل الجغرافيا السياسية التي نشأت في منطقة التقائهما، تحمل بالضرورة نفس السمات والقسمات.

فالجغرافيون لم يتفقوا فيما بينهم على تعريف جامع مانع، يحدد مجال الجغرافيا ويميزها عن سائر العلوم الأخرى، وذلك يرجع إلى طبيعة علم الجغرافيا المركبة، فضلا عن التغيرات السريعة التي طرأت على تلك الطبيعة، فأصابت المحتوى والهدف والمنهج والأسلوب(٦).

ومن المنطقي أن تتفاقم مشكلة علم الجغرافيا حين نوجهه لدراسة الظاهرة السياسية، التي لم يتفق علماء السياسة بشأن موضوعها وحدودها. ومن أجل ذلك، كان الاختلاف حول إيجاد تعريف محدد لعلم السياسة، يرضى عنه الجميع، خاصة مع التطورات السريعة التي طرأت أيضاً على ميدان هذا العلم وشملت الموضوع والمنهج والأدوات(٧).

فهناك اتجاه يرى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة «الدولة» وأن علم السياسية هو علم الدولة، بينما يذهب فريق آخر إلى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة «السلطة» وأن علمها هو علم السلطة(٨).

والاختلاف القائم بين علماء السياسة، لا يقف عند هذا الحد بل يتجاوز ذلك إلى حد تباين الآراء حول تعريف ظاهرة الدولة أو ظاهرة السلطة، ويكفي دليلاً على ذلك أن هناك أكثر من مائة وخمسين تعريفاً للدولة[٩].

وما قيل عن الطبيعة المركبة والمعقدة لعلم الجغرافيا يمكن أن يقال أيضا على علم السياسة، وذلك لأن الظاهرة السياسية ظاهرة مختلطة ببقية الظاهرات الإنسانية الأخرى في محيط الإنسان، فهي تتوحد مثلاً مع الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإدارية والجغرافية والبيولوجية[١٠]. ويعني ذلك، أن علم السياسة كعلم الجغرافيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلوم عديدة أخرى .

وهكذا نستطيع القول بأن الجغرافيا السياسية بحكم انتمائها للعلوم البينية Interdisciplinary ووقوفها على أرضية مشتركة بين علمي الجغرافيا والسياسة (شكل ١) قد ورثت عنهما بعض الصفات الغالبة، التي تتمثل بشكل واضح في صعوبة التعريف واتساع مجال البحث. علاوة على ذلك فإنه حتى التشكيك في الأساس العلمي للجغرافيا السياسية هو نفسه امتداد للتشكيك في انتماء كل من الجغرافيا والسياسة للعلم Scientism[١١]، وذلك لتخلفهما الواضح في تطبيق المنهج العلمي، خاصة فيما يتعلق بصعوبة التدخل في الظاهرة محل الدراسة وإخضاعها للتجارب العملية، والوصول بالنتائج إلى مرحلة التعميم والنظرية. ولعل الإلحاح على إنكار صفة العلم بالنسبة للجغرافيا والسياسة، هو الذي دفع البعض إلى إضافة صفة الفن أحيانا والفلسفة أحيانا أخرى، على الوجه الآخر لكل من الجغرافيا والسياسة.

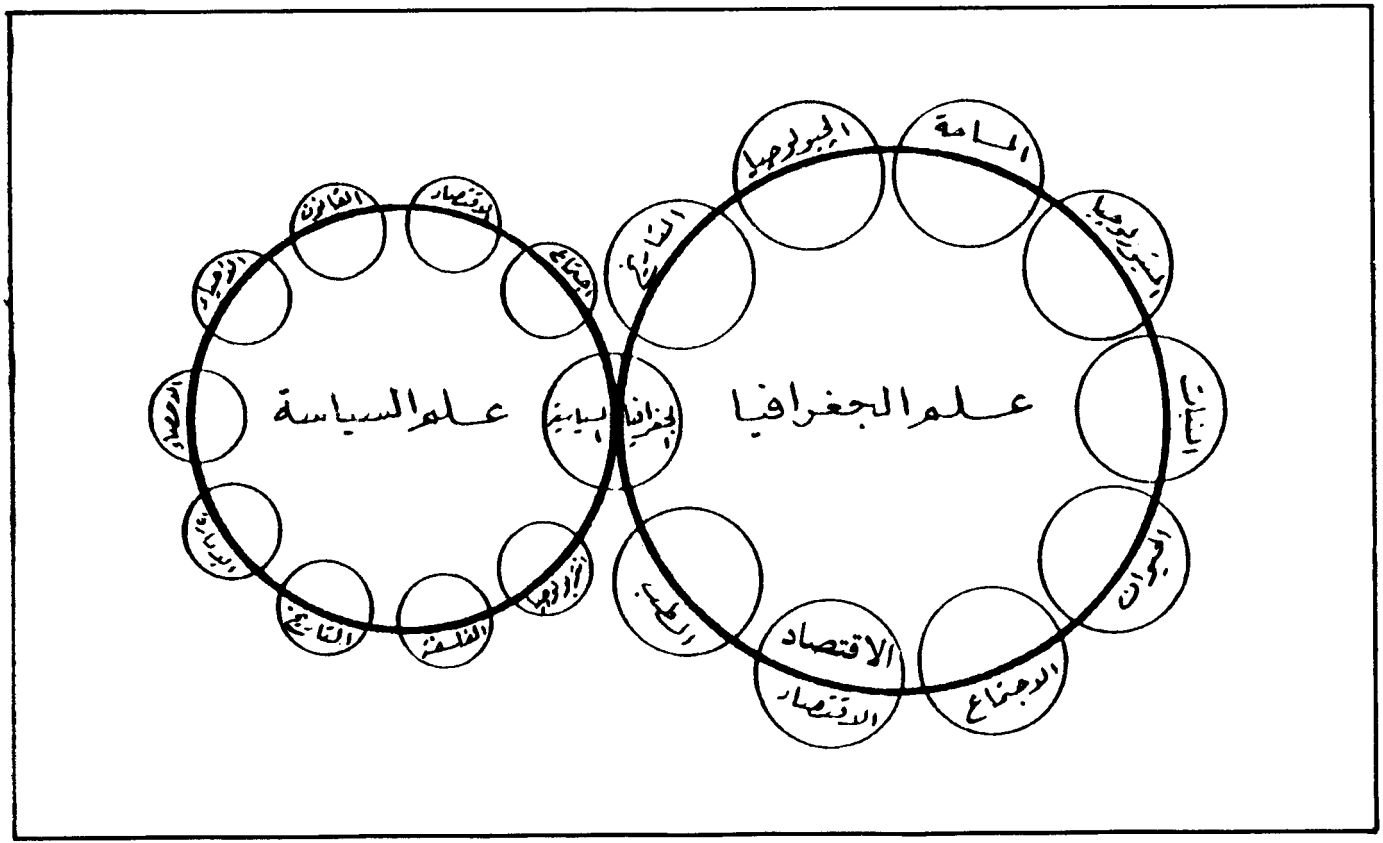

شكل (١) الجغرافيا السياسية ـ كأحد العلوم البينية ـ في منطقة التقاء علم الجغرافيا وعلم السياسة

تطور مفهوم الجغرافيا السياسية

كما ذكرنا من قبل، فإن الجغرافيا السياسية قد حظيت بتعريفات عديدة يصعب حصرها دون تجميعها في اتجاهات رئيسية، وهذه الاتجاهات تصلح في نفس الوقت لتكون مؤشراً لتطور مفهوم الجغرافيا السياسية.

وطبقاً للملاحظة السائدة بين المهتمين بالجغرافيا السياسية، فإن الاختلاف القائم حول مفهوم هذا الفرع الجغرافي ما هو إلا انعكاس لتباين آراء الجغرافيين حول مفهوم علم الجغرافيا نفسه، فكل تغيير طرأ على المفهوم العام للجغرافيا، كان ينعكس بدوره على تعريف الجغرافيا السياسية، أو على أقل تقدير كان ينعكس على المنظور العام لهذا الفرع.

وعلى ذلك يمكن اختزال مفاهيم الجغرافيا السياسية من خلال الاتجاهات الرئيسية التالية :

أولا : الجغرافيا السياسية من منظور العلاقات المكانية :

حين ساد الاعتقاد بأن الجغرافيا هي علم العلاقات Science of relationship أو العلم الذي يختص بدارسة العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، كان المفهوم العام للجغرافيا السياسية يدور حول دراسة العلاقة بين النشاط السياسي للإنسان والتنظيمات المتعلقة به من ناحية، وظروف البيئة الطبيعية من ناحية أخرى(١٢).

ويذكر في هذا الصدد أن «تعريف الجغرافيا كعلم للعلاقات» ينسب إلى راتزل، الذي طرحه في كتابه «جغرافية الإنسان Anthropogeography»

(١٨٩٢)م، وظل هذا التعريف سائدا حتى العشرينات من هذا القرن، وذلك على أقل تقدير، خاصة من قبل المدرسة الجغرافية الأمريكية.

ولقد انقسم الجغرافيون على أنفسهم فيما يتعلق بتفسيرهم لطبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض، فالمدرسة الألمانية أقامت تفسيرها على أساس الحتم البيئي، أي أن نشاط الإنسان يخضع لضوابط البيئة الطبيعية، بينما ذهبت المدرسة الفرنسية بزعامة فيدال دي لابلاش Vidal de Blache إلى أن الإنسان يستجيب لظروف البيئة ولكن لا يخضع لها[١٣]، فهو عامل جغرافي يساهم بدور كبير في تعديل البيئة، التي لم تعد وقفا على المظهر الطبيعي Physical Landscape بل صارت مظهرا حضارياً Cultural Landscape.

ولتخليص الجغرافيا في ذلك الوقت من خطر التفسيرات المتطرفة، قام «باروز Barrows» في عام ١٩٢٣م بطرح مفهوم جديد للجغرافيا، بوصفها علم البيئة البشرية Geography as Human Ecology، الذي يختص بدراسة مظاهر تكيف الإنسان مع البيئة الطبيعية. وبهذا المفهوم، يكون باروز قد حاول تخليص الجغرافيا من فكر «راتزل» الحتمي، القائم على أساس خضوع الإنسان ونشاطه لتأثيرات البيئة الطبيعية، وطرح بدلا من ذلك فكرة دراسة تكيف الإنسان مع البيئة الطبيعية. وقد انعكس مفهوم الجغرافيا كعلم للعلاقات على المفهوم العام للجغرافيا السياسية، إذ أصبحت دراسة العلاقة بين النشاط السياسي للإنسان والبيئة الطبيعية، تأتي أحيانا من خلال فكرة الحتم أو التأثير البيئي. وأحيانا أخرى من خلال فكرة تكيف الإنسان مع هذه البيئة[١٤]. ولكن من الواضح أن فكرة الحتم البيئي كانت تمثل الاتجاه السائد في الجغرافيا السياسية، ولعل هذا ما يتضح من رواية الجغرافي الفرنسي «فالو C. Vallaux»[١٥]، والذي يؤكد أن كل ما كان يسعى إليه الجغرافيون السياسيون خلال تلك الفترة هو إثبات أن المجتمعات مصممة وفقاً لنظم هذه البيئات وقوانينها. وفي نفس الصدد، نجد أن الجغرافي

الأمريكي «بومان I. Bowman»[١٦] يعتقد بأن الجغرافيا تنطوي على مضمون سياسي وذلك لأنها تساعدنا على فهم صور وأنماط تكيف حياة الجماعة مع البيئة، من خلال ما أسماه «بالتحكم السياسي Political control»، الذي يمارسه المجال الأرضي الذي تعيش هذه الجماعة في إطاره. والملاحظ بصفة عامة، أن «بومان» أو غيره من أنصار الفكر الحتمي في الجغرافيا السياسية لم يضع تعريفاً محدداً للجغرافيا السياسية.

ثانيا : الجغرافيا السياسية من منظور التباين الإقليمي :

وحين بدأ يتزايد أنصار المفهوم الذي وضعه «هتنر A. Hettner» (١٩٢٠م)، والقائل بأن الجغرافيا هي علم الإختلافات المكانية Geography is the Study of Areal Differentiation، أي دراسة العلاقة بين الطبيعة والإنسان في إطار إقليمي، فإن المفهوم العام للجغرافيا السياسية كان قد بدأ يسير على نفس الدرب.

وفي إطار هذا المفهوم الإقليمي، يمكن التمييز بين اتجاهين للجغرافيا السياسية، مع التأكيد على أن هذا الفصل يحمل قدراً كبيراً من التعسف، لما بين الاتجاهين من تداخل موضوعي وتوافق زمني، وأن هذا التمييز قد جاء لتسهيل مهمة الدراسة والبحث :

١ ــ **الجغرافيا السياسية من منظور الإقليم الخاص أو المتميز** : يقوم مفهوم الجغرافيا السياسية من خلال هذا المنظور على أساس دراسة الدول كوحدات مساحية خاصة أو متميزة Unique Areas.

ويعتبر الجغرافي الأمريكي «هارتسهورن R. Hartshorne» من أبرز رواد هذا الاتجاه في الجغرافيا السياسية. ففي اعتقاد هذا الجغرافي أنه إذا كانت الجغرافيا من وجهة نظر أنصار المنهج الإقليمي Chorologists هي علم المساحات الأرضية The Science of Earth Areas التي تدرس من خلال اختلافاتها المحلية، فإن

الجغرافيا السياسية ـ كما يعتقد هـارتسهورن ـ هي علم المسـاحات السيـاسية The Science of Political Areas، أو بصيغة أخرى هي العلم الذي يختص بدراسة الدولة كوحدة مساحية متميزة، في إطار علاقاتها مع غيرها من المسـاحات المتميـزة أو الخاصة[١٧].

ويتأكد هذا المفهوم أيضا من خلال التعريف الذي قـدمه «ايست W. East» في عام ١٩٣٧م، والذي يقول فيه «بأن الجغرافيا السياسية هي دراسة تباين الظاهرة السياسية من مكان لآخر تبعا لاختلاف الظروف الجغرافية»[١٨].

وفي غضـون عام ١٩٥٤م، عـاد هارتسهـورن وطلع علينـا بتعـريف آخـر للجغرافيا السياسية، حيث قال إنها «هي دراسة أوجه التباين والتشـابه في المـلامح المكـانية للشخصيـة السياسيـة بوصفهـا جزءا لا يتجـزأ من المركب الكـلي لأوجـه الاختلاف والتشابه بين أجزاء سطح الأرض، وأن تفسير التباين القائم في الملامـح السيـاسية لـلأماكن المختلفـة، ينبغي أن يتم في إطار عـلاقاتهـا المتبادلـة مـع كـل المتغـيرات المكانيـة الأخرى، المتصلة بهـا، سواء كـانت هذه المتغـيرات من أصـل طبيعي وحيوي أو من أصل حضاري»[١٩].

وبعـد ست سنوات تقـريبا، عـاد هارتسهـورن مرة أخـرى وعدل صيـاغـة مفهـومه للجغـرافيا السيـاسية من خـلال تعريف أكـثر بيانـا وبساطـة، مؤداه «أن الجغرافيا السياسية تختص بدراسة تباين الظاهرات السياسيـة من مكان لآخـر، في إطـار علاقـاتها المتبـادلـة مـع مختلف مـظاهـر سـطح الأرض، الـذي يمثـل وطن الإنسان»[٢٠].

٢ ــ **الجغـرافيا السيـاسية من منـظور الإقليم العام أو المتجـانس** : يقـوم مفهـوم الجغرافيا السياسية من خلال هذا المنظور على أساس دراسة الدول كوحدات مساحية متجانسة، بوصفها كائنات عضوية، يوحد بينها جميعا، السعي نحـو البقاء والنمو حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة.

وهذا المفهوم يستمد أصوله من فكرة الدولة العضوية Organic State[٢١]، التي طرحها راتزل في كتابه الجغرافيا السياسية. فالدولة في نظر راتزل ـ المتأثر بالتفسير الاجتماعي لنظرية دارون ـ ماهي إلا كائن حي، يرتبط مصيره بالأرض الملتصق بها، ولذلك فإن الضرورة تدفع الدولة إلى النمو عن طريق توسيع مجالها الأرضي حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة، لأنها إن لم تنمو وتتسع، فستضعف وتزول، مثلها في ذلك مثل أي كائن حي.

ومن خلال فكرة الإقليم العام أو المتجانس، انصرف اهتمام بعض الجغرافيين لدراسة سياسة القوة Power Politics من خلال بعض الأفكار المتعلقة بحاجة الدولة الفتية إلى التوسع الإقليمي.وإمكانية استخدام النظرية الجغرافية في تحقيق السيادة العالمية. وقد تجلى هذا الاتجاه في كتابات العديد من الجغرافيين، نذكر منهم على سبيل المثال، كل من : هالفورد ماكيندر H. Mackinder (نظرية قلب الأرض، ١٩٠٤ ـ ١٩٣٤م)، جيمس فيرجريف J. Fairgrieve (الجغرافيا والقوة العالمية ١٩١٥م)، إسحاق بومان I. Bowman (العالم الجديد، ١٩٢١م)، ونيقولاس سبيكمان N. Spykman (جغرافية السلام، ١٩٤٤م).

ويتضح من عناوين المؤلفات السابقة، أن النظرة العالمية كانت هي الطابع المميز لمضمون الجغرافيا السياسية، حتى أصبح من الأمور العادية أن يتطلع أي مواطن إلى اليوم الذي تصير فيه دولته امبراطورية عظمى.

ولقد كان من فرط اهتمام الجغرافيين بدراسة سياسة القوة، أن أصبح من الصعب التمييز بين الجغرافيا السياسية وذلك العلم الزائف المعروف بالجيوبولتيكا[٢٢]، الذي سخره النازيون لخدمة أطماعهم التوسعية، فالجيوبولتيكا ـ كما عرفها رائدها الأول «كارل هاوسهوفر» هي دراسة المكان من وجهة نظر الدولة[٢٣]، الأمر الذي يعني طبع الجيوبولتيكا بالنظرة الذاتية، التي تخالف روح العلم وجوهره. فإذا كانت الجيوبولتيكا في وصف أتباعها هي الضمير الجغرافي للدولة The Georaphical Consience of the State، فإن من المنطق أن يغيب عنها الضمير العلمي والأخلاقي[٢٤].

وفي ظل اهتمام الجغرافيين المتزايد بدراسة القوة، أصبح مجال الجغرافيا السياسية غير واضح، بعد تداخلها مع الجيوبولتيكا وانحرافها عن الموضوعية العلمية. وقد ترتب على ذلك أن بدأت الجغرافيا السياسية تفقد احترامها وشخصيتها، كفرع أصيل من فروع علم الجغرافيا، خاصة بعد تدهورها بشكل ملحوظ في موطنها الأصلي (ألمانيا). أما في خارج ألمانيا، فقد بدأ العديد من الجغرافيين يساورهم الشك في مكانة الجغرافيا السياسية، كفرع جغرافي جدير بالاحترام، فقد أصبح كل شيء له صلة بالجيوبولتيكا الألمانية أمراً بغيضاً ومرفوضاً[٢٥]، حتى أن بعض الجامعات الأوروبية أقدمت بالفعل على حذف الجغرافيا السياسية من مقرراتها الدراسية.

الجغرافيا السياسية بين الإقليم العام والخاص : ونتيجة للتدهور الذي أصاب الجغرافيا السياسية من جراء اهتمامها بفكرة الدولة العامة أو المتجانسة Generic State بوصفها كائنا حيا، ومحاولة وضع نظريات عامة للتوسع الإقليمي، برز من بين صفوف الجغرافيين من يدعو إلى نبذ فكرة الدولة العامة والتمسك بمفهوم الدولة الخاصة أو المتميزة Unique state.

ويأتي كل من وتيلسي D. Whittlessey وهارتسهورن R. Hartshorne على رأس المتحمسين لهذه الدعوة، ففي اعتقادهما أن كل دولة تمثل مساحة متميزة وأن المنطق يحتم على الجغرافيين السياسيين - بوصفهم جغرافيين - أن يهتموا بدراسة الدول الخاصة Particular states في إطار بيئاتها الطبيعية.

ويذكر لوتيلسي في هذا الصدد أنه قد وضع في عام ١٩٣٩م كتاباً بعنوان «الأرض والدولة The Earth and the State»، ويتبين من هذا العنوان، أن وتيلسي قد عمد إلى تقديم اسم الأرض على اسم «الدولة» ليؤكد أن الجغرافيا السياسية وإن كانت تدرس الدولة إلا أن اهتمامها بسطح الأرض يفوق اهتمامها بالسياسة. وبصيغة أخرى، فإن «وتيلسي» أراد من خلال هذا العنوان التأكيد على أن

الجغرافيا السياسية تدرس الدولة ولكن من وجهة نظر المكان، على عكس الجيوبولتيكا التي تدرس المكان من وجهة نظر الدولة. ولعل هذه الاشارة ذات المغزى، قد جاءت في حينها لتوضيح مجال اهتمام الجغرافيا السياسية وتمييزها عن الجيوبولتيكا. وعموما فإن «وتيلسي» لم يترك أمر الجغرافيا السياسية لما بين السطور، بل صاغ لها تعريفاً في هذا الكتاب، كان قد أورده من قبل ضمن مقالته المنشورة في عام ١٩٣٥م[٢٧]. وفي هذا التعريف يقول «وتيلسي» أن الجغرافيا السياسية هي «دراسة الاختلافات المكانية للظاهرة السياسية».

وفي إطار هذا المفهوم الإقليمي، يعتقد «وتيلسي»[٢٧] أن اهتمام الجغرافيين السياسيين ـ بوصفهم جغرافيين ـ يجب أن يكون منصباً بالدرجة الأولى على دارسة الدول كمساحات أرضية وبصيغة أخرى، فإن «وتيلسي» يرى أن المنطق يحتم على الجغرافيين السياسيين ـ باعتبارهم جغرافيين قبل كل شيء ـ أن يدرسوا الدول كمساحات متميزة أو كدول خاصة، في إطار بيئاتها الطبيعية. وفي اعتقاده أن عناصر البيئة الطبيعية تظل هي الجانب الثابت الوحيد بين كل التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية، ولذلك فهي تصلح ـ أي البيئة الطبيعية ـ لتكون قاعدة ثابتة للتحليل والدراسة. كما يعتقد «وتيلسي» بأن الجغرافيا السياسية يمكن أن تضطلع بدور مؤثر وفعال، إذا ما اهتم الباحثون بدراسة المجتمعات السياسية في إطار توزيعها الإقليمي، وأن الدراسة بغير هذا المنهج الإقليمي تصبح ضربا من الدعاية المسخرة لخدمة أهداف قومية ضيقة. ولأجل ذلك أيضاً شدد «وتيلسي» على ضرورة اللجوء للأرض ـ بوصفها ميدان عمل الجغرافيا السياسية ـ لاختبار صحة الفروض في كل مرحلة من مراحل الدراسة، فالأرض أو الظروف المكانية ـ في نظر «وتيلسي» ـ هي المصدر الرئيسي الذي تستقي منه الجغرافيا السياسية مادتها العملية ، كما أنها هي المختبر الحقيقي لكل النتائج التي يتم الوصول إليها[٢٨] .

أما هارتسهورن[٢٩]، فقد انتقد بشدة الاتجاه إلى دراسة الدول كوحدات متجانسة، فهو يرى أن دراسة موضوع الدولة العامة لا يدخل في مجال اختصاص الباحث الجغرافي، بل إنها مسألة من صميم اختصاص علماء السياسة، فهم وحدهم الذين يتبنون فكرة الدولة العامة، التي تقوم على أن الدول جميعا تشترك في وحدة الفكرة التي تقوم عليها والوظيفة التي تؤديها. عموما، فإن من رأي هارتسهورن أن النظم أو التقسيمات الإقليمية تختلف اختلافاً كبيراً من دولة لأخرى وأن أي محاولة لوضع أساس عام لتقسيم إقليمي تختلف اختلافاً كبيراً من دولة لأخرى وأن أي محاولة لوضع أساس عام لتقسيم إقليمي يمكن أن تنتظم الدول في إطاره، لن تكون إلا ضربا من العبث، الذي لا طائل تحته.

ويذهب هارتسهورن إلى أبعد من ذلك، حين يرفض باصرار أي محاولة لإيجاد أسس أو نظريات عامة في الجغرافيا السياسية، على الأقل من منظور المنهج الإقليمي . ويؤيد هارتسهورن رأيه هذا، بالاشارة إلى أن تاريخ التغيرات الإقليمية للدول، يدل على أن هذه التغييرات لا تنطوي على أي مغزى واضح أو تفسير مقبول، اللهم إلا تغيير موازين القوة العسكرية. ولذلك فإن أية محاولة لفرض نظريات عامة للنمو الإقليمي لابد أن تنتهي بالفشل، وأنها مهما بلغت من الدقة والنزاهة في تفسيرها للنظام الإقليمي، القائم خلال فترة زمنية معينة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة صلاحيتها للتطبيق خلال فترات اخرى.

ويبقى أن نقول، بأن كتابات وتيلسي وهارتسهون، قد أعادت الثقة ـ إلى حد ما ـ في مكانة الجغرافيا السياسية كفرع جدير بالاحترام، خاصة بعد أن استطاعت هذه المساهمات أن تقطع كل الجسور الممتدة بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، مما أدى إلى تحسين موقف الجغرافيا السياسية من وجهة النظر الأكاديمية.

ثالثا: الجغرافيا السياسية من منظور التحليل المكاني:

منذ أن انتصف القرن الحالي تقريباً، أخذ يتزايد عدد الجغرافيين الرافضين لتعريف هتنر ـ هارتسهورن للجغرافيا بوصفها علم دراسة الاختلافات المكانية. وقد اقترن هذا الرفض بظهور اتجاه قوي نحو إعادة تأسيس الجغرافيا كعلم أصولي منظم Systematic يقوم على التعميم Generalization وبناء النظرية Theory-Building[٣٠].

وفي ظل هذا الاتجاه المتزايد نحو بناء النظريات والنماذج والأنظمة في الجغرافيا، بات الوضع أكثر حرجا بالنسبة للجغرافيا السياسية، التي ظلت حتى الستينات تقريبا خاضعة تماماً للمفهوم الإقليمي ولا تهتم إلا بالأماكن الخاصة المتميزة على سطح الأرض.

ففي الوقت الذي كانت فيه بقية فروع الجغرافيا تبتعد بسرعة عن الوصف الإقليمي، واصل الجغرافيون السياسيون تمسكهم بدراسة الدول كمساحات متميزة. فالدراسة الإقليمية وإن كانت هامة، إلا أنها أصبحت في نظر كثير من الجغرافيين لا ترقي بأي حال لمستوى المعالجة الأصولية المنظمة وفقا لقواعد وأسس عامة[٣١]، خاصة بعد أن زاد الاقتناع بأهمية النظريات والقياس الرياضي في الدراسات الجغرافية.

وحول موقف الجغرافيا السياسية من هذا الاتجاه، أوضح بنج Bunge أن هارتسهورن الذي خلط بين فكرة التميز Unique والحالة الفردية Individual case قد أصر على موقفه المعارض لأسلوب التعميم وبناء النظريات في الجغرافيا السياسية[٣٢].

وكما ذكرنا من قبل، فإنه حتى الستينات تقريبا من هذا القرن، لم تكن الجغرافيا السياسية قد استجابت لهذا الاتجاه الجديد، الأمر الذي جعل موضوعها

يبدو كئيباً في نظر بعض الدارسين، الذين لم يجدوا فيه ما يمثل بالنسبة لهم تحدياً أكاديمياً حقيقياً، يستنفد طاقاتهم ويستحوذ على اهتمامهم، ولذا انصرفوا عن الجغرافيا السياسية إلى الفروع الأخرى، وهم غير نادمين.

وتحت تأثير هذا الاتجاه الجديد في الجغرافيا، ظهرت في منتصف الستينات بعض المساهمات والاضافات، التي يمكن أن نقول عنها أنها تعبر عن اتجاه جديد في الجغرافيا السياسية، هذا الاتجاه يتمشى مع النزعة الأصولية السائدة في ميدان علم الجغرافيا.

ففي عام ١٩٦٤م، قام جاكسون (Jackson) بتعريف الجغرافيا السياسية بشكل أكثر بساطة ليتلاءم مع هذا الاتجاه الجديد، فقال إنها دراسة الظاهرة السياسية في إطارها المكاني[٣٣].

ونفس التعريف السابق تقريباً، قد ورد في كتاب كاسبرسن Kasperson ومنجى Minghi عام ١٩٦٩م، حيث قالا عنها، بأنها: «التحليل المكاني للظاهرات السياسية»[٣٤]. وفي اعتقاد كاسبرسن ومنجي، أن هذا التعريف قد جاء على نحو جامع ليتلاءم مع الطبيعة الشمولية المركبة، التي يتميز بها موضوع الجغرافيا السياسية، كما أن هذا التعريف من شأنه أن يضع الجغرافيا السياسية في إطارها الصحيح كجزء من العلوم الاجتماعية، سواء من حيث النظرية أو أسلوب البحث. وحول اختيار تعريف جامع للجغرافيا السياسية أكثر منه مانعا، يؤكد كاسبرسن ومنجي أن التعريف الجامع تعريف مناسب لمثل هذه العلوم البينية التي تنشأ في مناطق التقاء العلوم المختلفة.

وفي مجال هذا المفهوم، شهدت الجغرافيا السياسية منذ منتصف الستينات، بعض المحاولات التي استهدفت استنباط نماذج ونظم، يمكن استخدامها على نحو مبسط في التحليل المكاني للظاهرات السياسية.

ولعل أبرز المحاولات التي تستحق الذكر في هذا الصدد، تلك الأساليب والنماذج التي طرحها «اكيرمان Ackerman» في عام ١٩٦٣م وكل من «كوهين وروزنتال Cohen and Rósental» في عام ١٩٧١م، بالاضافة إلى محاولة كل من «كوكس ورينولد Cox and Reynolds» عام ١٩٧٤م.

ففي معرض دراسته لموضوع «حدود البحث في الجغرافيا»، استطاع «ايكرمان» أن يتوصل إلى نظم عامة يمكن استخدامها في البحث الجغرافي، كان من أهمها تلك النظم التي اقترحها في مجال دراسة الجغرافية السياسية، على أساس أنها تتعامل مع المساحات السياسية، التي هي في النهاية بمثابة نظم ذات دلالة حقيقية أو واقعية(٣٥).

أما كوهين وروزنتال، فقد قاما من جانبهما بطرح نموذج جغرافي يمكن استخدامه في تحليل النظم السياسية، وذلك عن طريق دراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية.

وبالمثل، فقد قام كل من كوكس ورينولدز أيضا، بطرح نموذج جغرافي آخر يمكن استخدامه في تحليل النظم السياسية، وذلك على أساس أن العامل الجغرافي أو المكاني يشكل جزءاً هاماً في عملية التغذية العكسية Feedback Process التي يعتمد عليها النظام السياسي في توزيع السلع العامة(٣٧).

يبقى أن نشير إلى أن التقدم الذي أحرزته الجغرافيا السياسية في استخدام أساليب ونماذج التحليل العامة، لا يقارن بالتقدم الذي أحرزته الفروع الأخرى في هذا المجال، ولكن مع ذلك، فإن ما أحرزته الجغرافيا السياسية يعتبر بكل المقاييس تقدماً هائلاً، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن المساحات السياسية وعلى رأسها الدول، تعتبر من وجهة النظر النسبية، ظاهرة قليلة من حيث عدد أفرادها، فضلاً عن أنها تمتاز بالتغير السريع والمستمر، الأمر الذي يزيد من صعوبة وضع مقاييس عامة تحكم وجودها وحركتها.

مجال الجغرافيا السياسية

طوال الفترة التي ساد فيها المفهوم الكورولوجي أو التباين الإقليمي، استمر مجال الجغرافيا السياسية مسألة مرتبطة بما يعطي المساحة السياسية تماسكها وتميزها، أي خصائصها الأساسية والمشتركة. ولكن مع إعادة تعريف الجغرافيا السياسية ببساطة شديدة، بوصفها التحليل المكاني للظاهرات السياسية Spatial Analysis of Political Phenomena، يصبح مجال الجغرافيا السياسية مسألة عديمة القيمة، ليس لها مدلول واضح ومحدد، فلقد أضحى أي مظهر له صلة بالتنظيم السياسي للمكان موضعا ملزما للدراسة في الجغرافيا السياسية طالما أن هذا المظهر له جانب إقليمي ويخضع لأساليب التحليل المكاني(٣٨).

وهناك أكثر من نموذج لمجال دراسة الجغرافيا السياسية، سواء من خلال مفهوم التباين الإقليمي أو التحليل المكاني.

ونظراً لأن مجال هذه الدراسة لا يتسع لعرض كل هذه النماذج، لذا يمكن الاكتفاء باختيار نموذج واحد عن كل مفهوم.

مجال الجغرافيا السياسية من مفهوم التباين الإقليمي: نموذج بوندز.

قام بوندز « N.pounds » في عام ١٩٧٣م، بوضع نموذج لدراسة الجغرافيا السياسية للدولة. وقد اعتمد «بوندز» في صياغة هذا النموذج على الفروض والأفكار الأساسية التي وردت ضمن المنهج الذي اقترحه «هارتسهورن» عام ١٩٥٠م لدراسة الجغرافيا السياسية للدولة(٣٩).

ويشتمل النموذج الذي وضعه «بوندز» كإطار لدراسة الجغرافيا السياسية

للدولة، على ست نقاط، يمكن عرضها على النحو التالي[٤٠]، بما في ذلك الشكل البياني المرفق (شكل ٢):

١ ــ التوافق الجغرافي بين الدولة والقومية. ومن خلال هذا العنصر يمكن دراسة ومعالجة المسائل المتعلقة بالحدود السياسية والمطالب الإقليمية، فضلا عن دراسة وضع المجموعات الانفصالية داخل الدولة ومدى صلتها بالمجموعات المماثلة لها خارج الحدود.

٢ ــ الموارد التي تتحكم فيها الدولة وتستطيع استخدامها في تحقيق رفاهية شعبها. ومن خلال هذا العنصر يمكن دراسة المسائل المتعلقة بموقع وحجم وشكل الدولة، ومدى تأثير ذلك على استراتيجية الدولة وقدرتها الدفاعية. كما يمكن من خلال هذا العنصر، دراسة الموضوعات المتعلقة بالنقل والمواصلات وأثر ذلك العامل على وحدة الدولة وتماسكها.

وتشتمل دراسة الموارد أيضا على معالجة عنصر السكان من حيث التكوين، فضلا عن دراسة الموارد الطبيعية ودرجة استغلالها ومدى قدرة الدولة على التصنيع وما تملكه من إمكانيات وقدرات فنية.

٣ ــ التماسك الاجتماعي للسكان، مع الاهتمام بشكل خاص بالتعرف على منطقة تركز السكان المواليين داخل الدولة.

٤ ــ النمط الجغرافي الذي تنتظم في إطاره علاقات الدولة وتحالفاتها مع الدول الأخرى، مع العناية بدراسة توزيع المناطق التابعة لها في الخارج، من مستعمرات وقواعد عسكرية وغير ذلك. وتأتي ضرورة دراسة هذا العنصر لأنه لا توجد دولة في عالمنا الحديث والمعاصر تستطيع أن تعتمد على مواردها الذاتية فحسب في إشباع حاجات سكانها.

٥ ــ التجارة والتبادل الدولي، ويشتمل هذا العنصر على دراسة علاقات الدولة

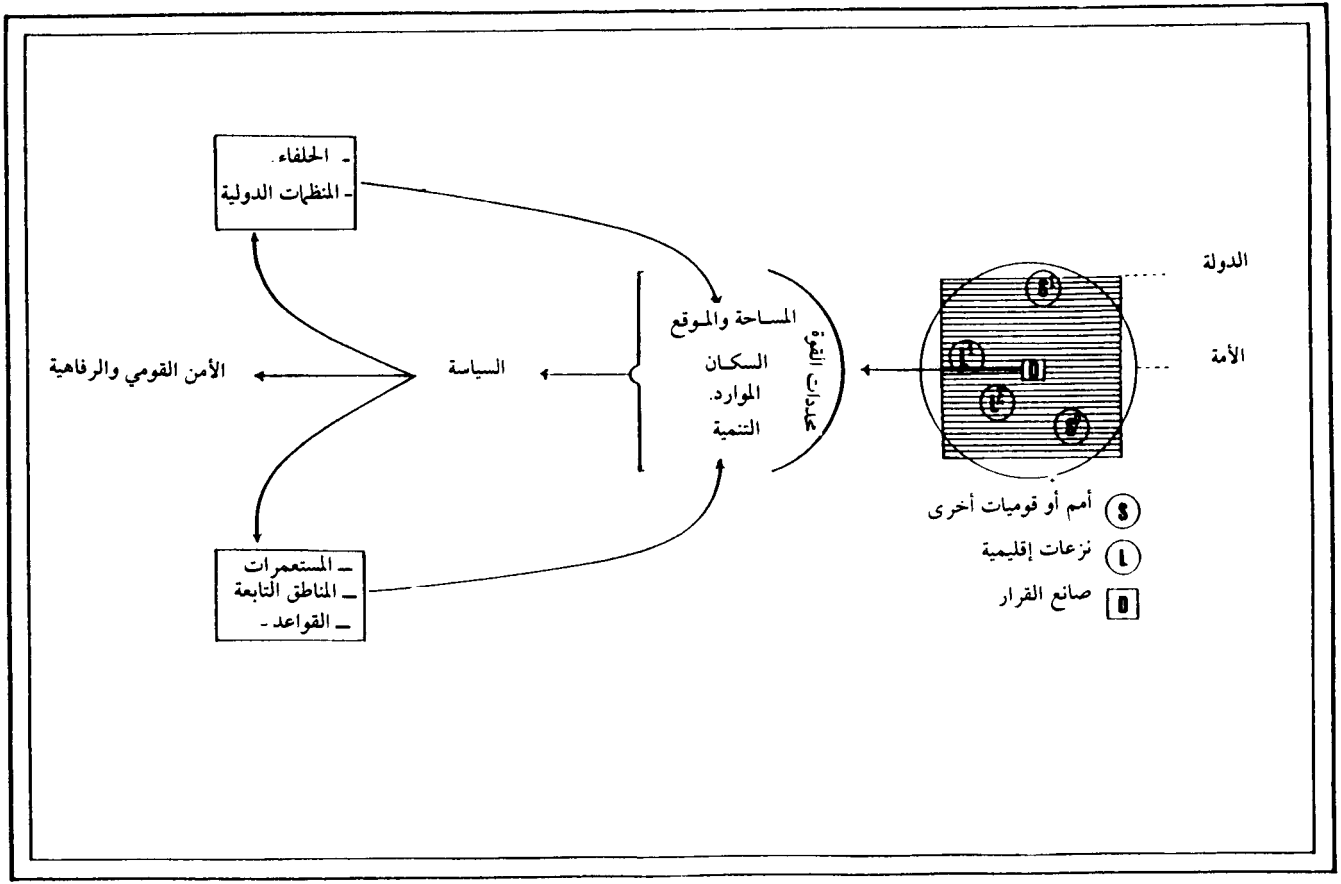

Source: Pounds, P.; op. Cit

شكل (٢) مجال دراسة الجغرافيا السياسية للدولة : علاقة الدولة بالأمة والسياسة والقوة.

التجارية من منظور قوتها الكامنة Power Potential وذلك انطلاقاً من أن كل الدول تمارس النشاط التجاري وتعتمد عليه، كما أنها غالبا ما تستخدمه كأداة سياسية.

٦ ـ الاتجاهات القومية، وتشتمل على دراسة ميول المواطنين وآرائهم، ليس فقط بالنسبة للمسائل والقضايا المتعلقة ببلدهم، ولكن أيضا ما يتعلق منها بجيرانهم وأصدقائهم. ولذا فإن التعرف على هذه الاتجاهات، يمثل مطلبا حيويا كأداة لدراسة وتحليل الجغرافيا السياسية للدولة.

مجال الجغرافيا السياسية من مفهوم التحليل المكاني: «نموذج كوكس ورينولدز».

شهدت العلوم الإنسانية بعد الحرب الثانية اهتماماً واضحاً بما يعرف بالمفهوم الاجتماعي، وهو المفهوم الذي يعنى بالموضوعات ذات الصلة بالأفراد والجماعات الإنسانية.

وقد احتل موضوع الرفاهية Welfare، مكاناً بارزاً بين اهتمامات العلوم الإنسانية، فظهر ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، التي تدور حول الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات.

وفي ظل هذا الاتجاه السائد بين العلوم الأصولية الإنسانية، كان لابد أن ينعكس هذا الاتجاه أيضاً على الجغرافيا البشرية، التي عرفت هي الأخرى ما يعرف بمنهج الرفاهية The Welfare Approach.

أما الجغرافيا السياسية، فقد تمثل اهتمامها بهذا المنهج، من خلال ظهور بعض الدراسات التي عالجت عدداً من الموضوعات ذات الصلة بالرفاهية السياسية، كدراسة (كوكس K.Cox) عام ١٩٧٥م للمظاهر الجغرافية لسياسة

المدينة، ودراسة كل من (تيلور P.Taylor وجونستون B.Johnston) عام ١٩٧٩م لجغرافية الانتخابات.

وفي اطار منهج الرفاهية أيضاً، طرح كل من كوكس ورينولدز في عام ١٩٧٤م[٤١]، إطاراً جديداً لدراسة الجغرافيا السياسية وذلك بوصفها «دراسة في حل الصراع A Study of Conflict Resolution » وقد كان ذلك من خلال ورقة بحث بعنوان (Locational Approaches to Power and Conflict).

وتتلخص الأفكار الأساسية التي تضمنها هذا البحث، في أن النظم يمكن فهمها من وجهة النظر المكانية أو الجغرافية على إنها عبارة عن شبكة معقدة من مجموعات الأفراد، التي تتفاعل[٤٢] فيما بينها باستمرار لتخصيص أو توزيع الموارد العامة المحدودة على الحاجات العامة الأولى بالاشباع.

ولأن التفاعل بين جماعات الأفراد يرتبط أساساً بخاصية الندرة Scarcity التي تمتاز بها الموارد أو السلع العامة، وأن النظم السياسية ما هي إلا أجهزة لحل الصراع[٤٣]، لذا فإن النظم السياسية في المعنى الأخير، ما هي الا نظم مكانية Spatial Systems فالعامل المكاني أو الجغرافي من وجهة نظر كوكس ورينولدز يشكل قاعدة هامة في تحليل النظم السياسية، وذلك لأنه يشارك في أداء عملية التغذية العكسية أو الاسترجاعية، تلك العملية التي تربط بين المخرجات والمدخلات بصفة مستمرة. أما المخرجات Outputs فهي عبارة عن القرارات والسياسات التي يتخذها النظام السياسي، بشأن توزيع وتخصيص الموارد العامة ذات الاستعمالات البديلة، بينما المدخلات Inputs هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي من جانب الأفراد ومجموعات الأفراد، سعياً وراء إشباع حاجاتهم المتعددة من السلع والخدمات العامة، التي ينبغي على النظام أن يستجيب لها.

ومن ناحية أخرى، فإن الأفراد والجماعات الذين يؤلفون النظام السياسي، يشغلون مواقع مكانية متباينة، سواء بالنسبة لبعضهم البعض أو بالنسبة للوسط البيئي، الذي يضم الموارد العامة المستخدمة في إشباع الرغبات والحاجات العامة. ومن هنا، فإن المواقع المكانية لها دلالة هامة سواء بالنسبة لتحديد الحاجات أو الرغبات التي يراد إشباعها من السلع العامة أو بالنسبة للصراعات المتعلقة باختيار الحاجات الأولى بالاشباع، فضلاً عن أهمية هذه المواقع المكانية بالنسبة لاختيار اوساليب الملائمة لحل الصراع.

خلاصة القول، أن ما أراد أن يقوله كل من كوكس ورينولدز، هو أن المدخلات التي تحمل رغبات الجماعات إلى النظام السياسي وتلك المخرجات التي تحمل قرارات توزيع الموارد العامة من جانب هذا النظام، كلها ذات مدلول جغرافي واضح.

ويلخص شكل (٣)، محاولة كوكس ورنولدز، وضع النظام السياسي داخل إطار مكاني. ويمكن تتبع عناصر هذا الشكل على النحو التالي :

١ ــ الإطار المكاني Locational Context : يبدأ الجغرافي السياسي بدراسة الدولة في إطارها المكاني.

٢ ــ الأولويات أو الأفضليات Preferences : على الباحث أن يبدأ دراسته بافتراض مؤداه، أن لدى الأفراد الذين يتألف منهم النظام السياسي جداول تفضيل Preference Schedules تحدد احتياجات الأفراد من السلع والخدمات العامة وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية.

ولا يمكن فهم التفضيل بمعزل عن الإطار المكاني لهذه الأولويات أو الأفضليات المختارة. بل وعلاوة على ذلك فإن الإطار المكاني يعد متغيراً بالنسبة لتحديد نوع هذه الأفضليات.

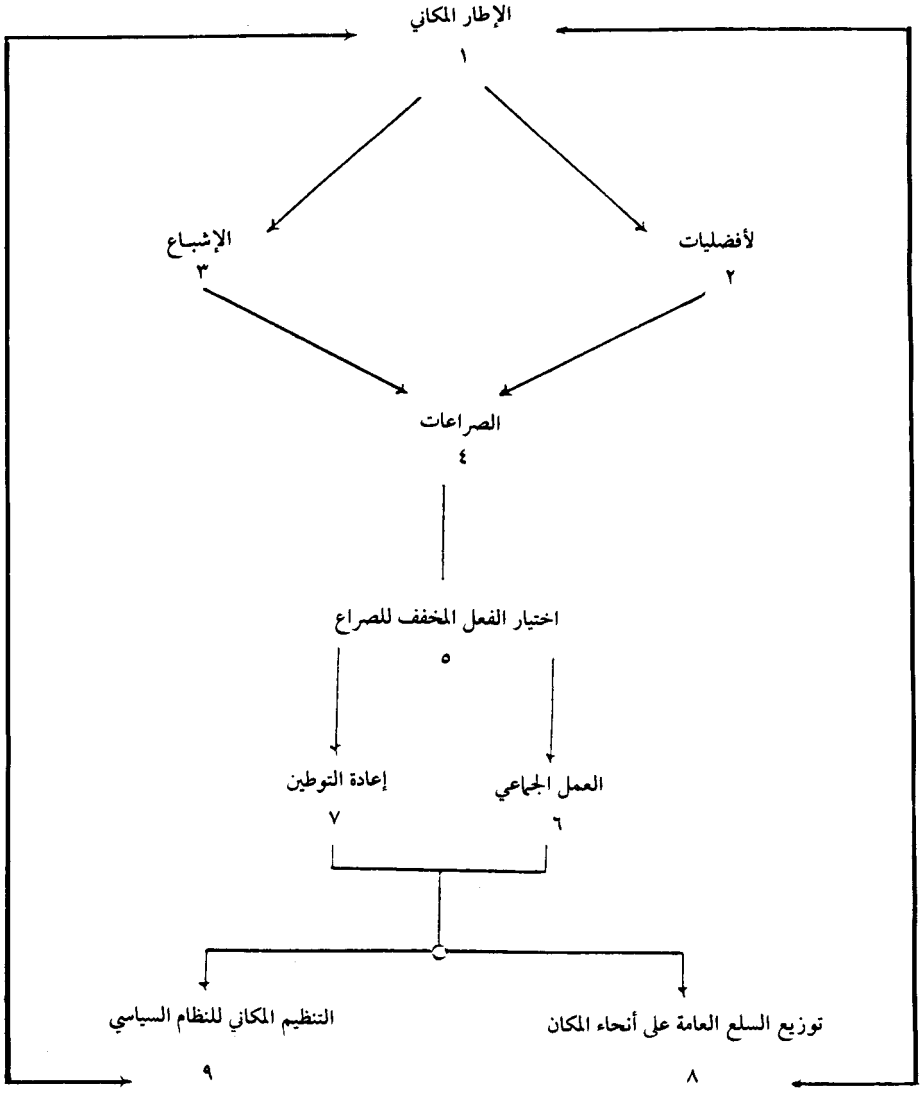

(Source: Cox, K & Reynolds, D. op. cit.)

شكل (٣)

النظام السياسي في إطار مكاني: نظرة معاصرة لمجال دراسة الجغرافيا السياسية للدولة بوصفة ترتيب لحل الصراع.

٣ ــ الأشباع : Satisfaction : وإشباع الأولويات من السلع والخدمات العامة يمكن أن يكون إنعكاساً للمكان الذي يقع فيه الفرد. وتفسير ذلك، أن الحكومات لا تقوم بتوزيع السلع والخدمات العامة على كافة المستهلكين بقدر متساو، فبعض المستهلكين ممن يعيشون خارج المنطقة الادارية يمكن أن يكونوا محرومين تماماً من استهلاك هذه السلع التي قد لا تصل إليهم على الاطلاق. ويشكل هذا الأمر واقعاً ملموساً، سواء على مستوى السياسات المحلية الإقليمية أو على مستوى السياسات القومية، وذلك حين يكون من المظاهر العادية وجود تنافس حول المكان أو الموقع الذي يجب أن يحظى بأكبر قدر من برامج المساعدات والخدمات التي تقدمها الحكومة.

٤ ــ الصراعات Conflicts : ووجود تفاوت بين حاجات الأفراد من السلع والخدمات ودرجة إشباع هذه الحاجات ـ وهو أمر يتعلق بالمكان ـ يؤدي إلى نشوء صراعات ذات طبيعة مكانية بالدرجة الأولى. وإذا كان بعض هذه الصراعات ذا طبيعة مكانية خالصة، كتلك الصراعات التي تدور حول المرافق والمؤسسات العامة، فإن أكثر هذه الصراعات المرتبطة بتوزيع السلع والخدمات العامة تكون بين جماعات لها وضعها الاجتماعي أو العرقي المتميز، والتي غالبا ما يكون لها وضعها الجغرافي أو المكاني المتميز. ولهذا فإن مثل هذه الصراعات ذات الأصول المكانية، يمكن أن تتخلى عن طابعها الاجتماعي أو العرقي خلال العملية السياسية وتأخذ طابعاً مكانياً خالصاً.

٥ ــ إختيار الفعل المخفف للصراع Choice of Alleviating Action : ويؤكد كوكس ورينولدز أن المهمة أو الوظيفة الأساسية للنظام السياسي تتمثل في إدارة مثل هذه الصراعات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ونظراً للطبيعة المكانية للصراعات، فإن المنطق يحتم علينا أن نتوقع من النظام السياسي اختيار حلول ذات طابع مكاني أيضاً.

٦ ــ العمل الجماعي Collective Action : وليس هناك بدل أمام أي حل مقترح لحسم صراع مكاني إلا أن يأخذ هذا الحل شكل العمل الجماعي .

٧ ــ إعادةالتوطين أو التوزيع المكاني Relocation : وربما يؤدي الشعور بعدم الرضا عن القرار الخاص بحل الصراع ، إلى ظهور جماعات المصلحة المحلية أو الإقليمية ، سواء ما كان منها رسمياً أو غير رسمي ، أو ما كان منها دائما أو مؤقتاً . وتتكون هذه التكتلات الجماعية بغرض التعبير عن مطالب محلية أو للضغط على أجهزة صناعة القرار ، لإحداث تعديل لصالح موطنهم المحلي أو الإقليمي .

والسياسات المطروحة من قبل جماعات المصلحة المحلية ، تأخذ عادة طابعاً مكانياً واضحاً ، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه السياسيات الأقليمية تقوم غالباً على استغلال مسألة الحدود والتلاعب بها لتحقيق مصالح مكانية أو إقليمية معينة ، وفي كل مرة يتطلب الأمر إجراء تعديلات مكانية .

وهنا يؤكد كوكس ورينولدز على أن كل هذه القضايا والمسائل السابقة ، تعد جزءاً لا يتجزأ من صميم عمل الباحث الجغرافي .

٨ ــ توزيع السلع العامة على المكان Allocation of Public Goods Over Space .

٩ ــ والتنظيم المكاني للنظام السياسي Spatial Organization of the Political systems وبالنظر إلى الضغوط والتأثيرات والمطالب (المدخلات) التي يتعرض لها النظام السياسي من ناحية ، والترتيبات التي يتخذها النظام السياسي بشأن تخصيص أو توزيع السلع العامة من ناحية أخرى ، فإنه يمكن التمييز بين نوعين من المخرج أو المنتج المكاني Spatial Product or Output على النحو التالي :

أ ــ النمط الفعلي لتوزيع السلع العامة[٨] .

ب ـ التنظيم المكاني الذي يتخذه النظام السياسي لتسهيل مهمته في توزيع السلع العامة[٩].

وهكذا فإن نمط التوزيع الجغرافي الفعلي للسلع العامة، يعطي تصوراً نظرياً واضحاً عن التنظيم المكاني للنظام السياسي، بأبعاده المختلفة كالحدود والأقاليم وأنماط استخدام الأرض . . . الخ، فكل هذه المتغيرات المكانية يمكن أن تساعد النظام السياسي في توزيع وتخصيص السلع العامة، مثل الإنفاق العام على التعليم ونصيب كل تلميذ أو طالب من هذا الانفاق والإعانات المالية المخصصة للقطاع الخاص والاستثمارات المالية العامة. . . الخ.

وينتهي كوكس ورينولدز إلى أن الخطوات من (١) إلى (٩) تتصل ببعضها اتصالاً وثيقاً، كما تتفاعل مع بعضها تفاعلاً قوياً من خلال عملية التغذية العكسية أو الاسترجاعية، التي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج قراراته وسياساته بشأن توزيع السلع العامة، وهي بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، تعتمد على أن المخرجات هي بمثابة ردود فعل للمدخلات التي تتأثر بدورها بالمخرجات.

وبعد هذا العرض المركز لنموذج كوكس ورينولدز، يبقى أن نشير إلى اعتقاد مؤداه بأن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا النموذج مستمدة من نظرية السلع الجماعية أو العامة، التي طرحها «مانكر أولسن M. Olsen» في عام ١٩٦٨م من خلال كتاب بعنوان «منطق العمل الجماعي: السلع العامة ونظرية الجماعات»[٤٣]، حيث استخدم المؤلف هذه النظرية في تحليل النظام السياسي. وبالاضافة إلى ذلك، فإن نموذج كوكس ورينولدز قد اعتمد أيضاً على نموذج المدخلات ـ المخرجات الذي طرحه «ديفيد ايستون D. Easton» في عام ١٩٦٥م، من خلال كتاب بعنوان «إطار للتحليل السياسي» الذي نجده بين المراجع التي اعتمد عليها كوكس ورينولدز.

ولعل من أهم ما ورد في هذا النموذج الذي طرحه «ديفيد ايستون»، تعريفه للنظام السياسي بأنه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة أو العامة، وأن الوظيفة الأساسية للنظام السياسي تتمثل في توزيع السلع العامة بين أعضاء المجتمع ولذلك فإن التوزيع أو التخصيص يشير إلى القرارات والسياسات التي تمنح وتمنع[٤٥].

الخـــــــلاصـــــــة

بعد هذا العرض المجمل لمفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها، يمكن التوقف قبل الختام لاستخلاص بعض الأفكار، التي تحمل بين ثناياها ـ بالضرورة ـ وجهة نظر الباحث في هذا الموضوع:

١ ــ إن تعدد تعاريف الجغرافيا السياسية لا يعني وجود اختلافات جوهرية تتعلق بالمضمون، بل إن بعضها لم يتجاوز في تمايزه حدود الاختلاف في تركيب مفرداته، وإن نظرة عميقة لتلك التعريفات لابد أن تحملنا على التسليم بوجود اتفاق حول روح الجغرافيا السياسية وفلسفتها.

٢ ــ إن غالبية التعريفات قد اتفقت في مضمونها العام مع مفهوم « راتزل » للجغرافيا السياسية، الذي يدور حول العلاقة بين الدولة كظاهرة سياسية من ناحية وظروفها الجغرافية من ناحية أخرى.

٣ ــ على الرغم أن معظم التعريفات قد استخدمت ضمن مفرداتها لفظة المساحة السياسية Political Area أحياناً والظاهرة السياسية Political Phenomenon أحياناً أخرى، إلا أن استخدام هاتين اللفظتين قد جاء في الحقيقة كمرادف لمفهوم الدولة State. ولذا يمكن القول بأن ثمة اتفاق على أن «الدولة» هي جوهر موضوع الجغرافيا السياسية ومحور دراستها[٤٦].

٤ ــ والدولة هي إحدى أشكال المناطق المنظمة تنظيماً سياسياً Political Organized Areas التي تضمها الخريطة السياسية، والتي قد تتمثل في شكل وحدة إدارية كالولاية والمقاطعة والمحافظة، أو في شكل مستعمرات أو محميات أو حتى في شكل مناطق أو دوائر انتخابية.

وأيا كان شكل المنطقة السياسية فهي تتكون من رقعة محددة من الأرض (الإقليم) يسكنها مجموعة من السكان (الشعب)، ينتظمون فوقها من خلال مجموعة من القواعد والنظم الأساسية التي يقوم على حمايتها وتنفيذها نخبة حاكمة (السلطة). وفي حالة قيام هذه السلطة «بممارسة السيادة Sovereinty»، يمكن أن يصدق وصف «الدولة» على هذه المنطقة، على أساس أن السيادة في نظر جمهور الفقهاء هي المعيار الحقيقي للدولة(٤٦).

٥ ــ ولأن «الدولة» هي أكثر أنواع المناطق السياسية تنظيما وقدرة على ممارسة القوة السياسية والشخصية الدولية، لذا يمكن اعتبارها جوهر موضوع الجغرافيا السياسية، خاصة وأنها من الاتساع بحيث يمكن أن تحتوي في داخلها على كثير من المناطق السياسية الأخرى.

٦ ــ ولاشك أن الدولة، كظاهرة شمولية، مركبة من عناصر طبيعية بشرية متعددة، يمكن اعتبارها ظاهرة مثالية للباحث الجغرافي، ذلك أن كثيراً من العناصر التي تتركب منها الدولة وتندرج تحت موضوع الاقليم والشعب، تدخل في مجال موضوع علم الجغرافيا. كما أن طبيعة علم الجغرافيا كعلم تحليلي تركيبي، يتيح للباحث الجغرافي قدرا من المرونة اللازمة للتعامل مع مثل هذه الظاهرة المركبة.

وبناء على ذلك، يمكن القول بأن «الدولة ظاهرة جغرافية سياسية Politico-Geographic phenomenon، وأن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يختص بدراسة الدول، أو كما قال عنها البعض بأنها جغرافية الدول Geography of States»(٤٨).

٧ ــ والقول بأن الدولة ظاهرة جغرافية ـ سياسية يجعلنا نتوقف قليلاً لنميز بين وجهة نظر كل من علم السياسة وعلم الجغرافيا، لظاهرة الدولة.

وبداية يمكن أن نقول بأن عالم السياسة ينظر إلى الدولة كظاهرة عامة من حيث شكلها وقوانينها وأشكالها الأساسية[٤٩]، ولذلك فكل الدول تبدو في نظر عالم السياسة بلون واحد على الخريطة، فهو يركز اهتمامه بشكل خاصة على الجانب التنظيمي للدولة، أما عن نظرة الباحث الجغرافي فهي تختلف عن ذلك تماماً، إذ ينظر إلى الدولة كظاهرة متميزة على أساس أنه لا توجد دولتان متشابهتان تماما في الظروف الجغرافية التي ينصب كل اهتمامه عليها، ولذلك فهو يرى كل دولة على الخريطة بلون متميز تماماً، في نفس الوقت الذي يرى فيه خريطة الدولة الواحدة بألوان متعددة. فالجغرافي يستطيع أن يمزق خريطة الدولة إلى خرائط تفصيلية، بحيث أن كل خريطة منها يمكن أن تؤدي معنى من المعاني وتعبر عن جانب من الجوانب الجغرافية العديدة التي تتكون منها الدولة.

وعلى وجه العموم فإن دراسة الدولة كمحور للفكر السياسي، لم تعد تلقى قبولاً من جانب الباحثين والعلماء المعاصرين، الذين يرون في ظاهرة السلطة Authority محورا لعلم السياسة. فالدولة في نظر هؤلاء المعاصرين ظاهرة كلية، تتكون من مجموعة عناصر أساسية التي يؤدي نقص أي منها إلى انتفاء أحد أركان الدولة، وحيث برز الاتجاه التخصصي في العلوم، فإن دراسة الدولة لم تعد تمثل محوراً فقط لدارسي السياسة وإنما أيضاً لدارسي علوم أخرى عديدة، وأنه إذا كانت الدولة قد برزت في الماضي كمحور للسياسة فذلك لأن السياسة كانت تمثل جزءاً مهماً من الفلسفة العامة.

٨ ــ واذا كان هناك إتفاق حول الدولة كظاهرة جغرافية ـ سياسية أو كمحور لموضع الجغرافيا السياسية، فإن مجال دراسة الجغرافيا السياسية للدولة هو بالتأكيد موضع الخلاف الأساسي.

واختلاف وجهات النظر بشأن مجال الجغرافيا السياسية للدولة، يعد أمراً وارداً، يستقيم مع كون الدولة ظاهرة كلية معقدة، مما يؤدي إلى تعدد

مداخل الدراسة واتساع إطارها. ورغم تعدد مجالات الدراسة ، إلا أنه يمكن القول بأن الإطار العام لدراسة الجغرافيا السياسية للدول يتمثل في دراسة العلاقة بين المظاهر الجغرافية للدولة ونشاطها السياسي، أو بعبارة أخرى بسيطة «التحليل المكاني للنشاط السياسي للدولة».

٩ ــ ويرى الباحث أنه لا يمكن فهم مجال الجغرافيا السياسية بعيداً عن دراسة الأساس الإقليمي للقوة الوطنية National Power، أو بصيغة أخرى، فإن مجال دراسة الجغرافيا السياسية للدولة هو «دراسة القوة الوطنية في إطارها المكاني».

١٠ ــ ولا يمكن فهم القوة الوطنية المرادف للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع من ذلك بكثير، فهي المحصلة النهائية لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية، وأن التفاعل المتبادل بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانيات السلطة في ممارسة النشاط السياسي سواء داخل النظام السياسي، أو في مواجهة النظم السياسية الأخرى.

١١ ــ كعادة المداخل، فإنها غالبا ما تكون متحيزة في تفسيرها، لذا قد يصح القول بأن اتساع مجال الجغرافيا قد جعلها أكثر قدرة من غيرها من العلوم على تناول أكبر قدر من العناصر المؤثرة في قوة الدولة. وبصيغة أخرى، فإن العناصر ذات الطابع الجغرافي والتي تدخل في تركيب الدولة، تلعب دوراً مهماً في تشكيل القوة الشاملة للدولة. وعلاوة على ذلك، فإن المتغيرات الجغرافية أو المكانية التي تدخل في تركيب الدولة تمتاز بطابع الثبات والاستقرار النسبي، الأمر الذي يزيد من قيمتها كعناصر لتحليل القوة. والجدير بالذكر أن غالبية المتغيرات ذات الطابع المكاني، تتركز بشكل

واضح في إطار ركنين من الأركان الثلاثة الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وهما الإقليم والشعب.

١٣ ــ والجغرافي حين يحلل القوة الوطنية فإنه يقوم بإجراء عملية تشريح لجسم الدولة، ليتعرف من خلالها على جوانب القوة ومواطن الضعف في هذا الجسم، والتي يمكن أن تؤثر بشكل واضح في قدرة النظام السياسي على أداء الوظائف والمهام المنوطة به، سواء في داخل النظام أو خارجه.

١٣ ــ وحين يعمد الجغرافي إلى تحليل القوة، فإنه لا يغفل حقيقة مؤداها أن الدولة جزء لا يتجزأ من خريطة العالم السياسية وأن العلاقات المكانية التي يمكن أن تنشأ بين المواقع المتباعدة، والمواضع المتباينة، لا ينبغي أن تسقط من الاعتبار أثناء تحليل القوة، فقوة الدولة لا تتوقف فقط على التفاعل الرأسي القائم بين السكان (الشعب) ومجالهم الأرضي (الإقليم) وإنما تستمد بعض أسباب قوتها أو ضعفها من التفاعل الأفقي القائم بين الدول وبعضها.

١٤ ــ والعناية بالسلوك السياسي تعد جزءاً مهما من دراسة الجغرافيا السياسية للدولة. إذ أن نتائج تحليل القوة تدخل كطرف في عملية التغذية العكسية. فعلى أساس الوعي بجوانب القوة ومواطن الضعف في الإقليم السياسي للدولة، تصبح السلطة قادرة على الاستجابة، إما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله أو التخلي عنه. ومدلول السلوك هنا أمر يتعلق بصيانة جوانب القوة وعلاج مواطن الضعف. ومن البديهي في هذه الحالة أن تكون القرارات أو السياسات التي يتخذها النظام السياسي ذات طابع جغرافي، أو بعبارة أخرى أن تتمثل استجابة النظام السياسي في إطار سلوك جغرافي ـ سياسي.

١٥ ــ ولاشك أن غاية ما يصل إليه تحليل القوة هو التعرف على محددات وضوابط الاستراتيجية الوطنية، أو ما يسمى بالمشروع التاريخي للدولة.

وبتعبير آخر فإن المشروع التاريخي لأية دولة هو استراتيجيتها الوطنية، التي تحدد المصالح العليا للدولة بمثل ما تحدد وسائل تحقيق هذه المصالح ومجرى قراراها السياسي على كل المستويات وفي كل الأوقات .

ويلعب التركيب الجغرافي للدولة دوراً أساسياً في وضع أصول Asssets الاستراتيجية الوطنية أو العليا للدولة، فالمتغيرات الجغرافية للدولة تمثل الجانب الثابت في تكوين الدولة، ولذا فهي بمثابة مدخلات ثابتة، تتدفق باستمرار إلى النظام السياسي الذي يتحتم عليه أن يستجيب لها بمخرجات ايجابية Positive outputs، تحمل بالضرورة نفس القدر من الثبات والاستقرار.

وكنتيجة حتمية لاختلاف الظروف الجغرافية من دولة لأخرى، فإن المشروع التاريخي يختلف باختلاف الطبيعة الجغرافية ـ السياسية من دولة لأخرى.

الهوامش :

1. Sauer, C.; "Recent Development in Cultural Geography". in: **Recent Developments in the Social Sciences,** E.D. Hayes (ed.). - Philadelphia: J.B. Lippincott 1927. p. 207

(٢) يمكن اعتبار أرسطو Aristotle(٣٨٣ ـ ٣٢٢ ق.م) من أقدم الجغرافيين السياسيين إذ طرح في كتابه «السياسة Politics» العديد من الأفكار الهامة حول التفاعل بين سكان الدولة وإقليمها، كالعلاقة بين السكان والمساحة وتأثير ذلك على حيوية الدولة وقوتها والاعتبارات التي يجب أن يراعى في اختيار العاصمة وغير ذلك من الأفكار والموضوعات التي تدخل الآن في مجال دراسة الجغرافيا السياسية. وما قيل عن دور أرسطو في الفكر الجغرافي السياسي يمكن أن ينسحب أيضا على الكثيرين من المفكرين القدماء، نذكر منهم على سبيل المثال، الجغرافي والمؤرخ اليوناني «سترابو Strabo» والفيلسوف العربي المسلم «ابن خلدون» (حوالي ١٣٤٢ ـ ١٤٠٥م). يمكن مراجعة :

— Kasperson, R & Minghi, J. (eds.); **The Structure of Political Geography.** Chicago: Aldine Publishing Co., 1969, p. 3.

— Kimble, G.; **Geography in the Middle Ages.** - London: Mehtuen & Co., 1938, p. 180

ـ مقدمة ابن خلدوان ـ الطبعة الرابعة ـ بيروت ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

3. Kasperson, R. & Minghi, J. (eds.), **op. cit.,** pp. 17-29
4. Dickinson, R.; **Makers of Modern Geography.** London: Routledge & Kegan Paul. 1969 p. 65.
5. Muir, R.; **Modern Political Geography.** Second edition. - London: MacMillan Publishers Ltd., 1981, p. 6.

(٦) محمد على الفرا. **مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية** ـ الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٧٨م، ص ٣٣ .

(٧) إبراهيم درويش، **علم السياسة**. القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٣١ .

(٨) عبد المعطي محمد عساف. **مقدمة إلى علم السياسة**. ـ الرياض: دار العلوم، ١٩٨٣م، ص ٤٠ .

(٩) بطرس بطرس غالي، محمودخيري عيسى. **مدخل إلى علم السياسة**. القاهرة: الأنجلو المصرية ١٩٨٤م، ص ١٥٣ .

(١٠) عبد المعطي محمد عساف. **المرجع السابق**، ص ٥٤، ٥٥ .

(١١) يمكن مراجعة كل من:

ـ محمد علي الفرا. **المرجع السابق**، ص ٣٦ .

ـ عبد المعطي محمد عساف، **المرجع السابق**، ص ص ٥٧ ـ ٦٧ .

12. Hartshorne, R., "Recent Development in Political Geography". in: **American Political Science Review.** vol. 29, 1933, pp. 758-804 and 945-966.

(١٣) محمد السيد غلاب. **البيئة والمجتمع**. ـ القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص ص ٤٣ - ٤٤.

14. Hartshorne, R.; **op. cit.**
15. Ibid
16. Bowman, I. **Geography in Relation to the Social Sciences.** N.Y.: Charles. Scribner's Son, 1934, p. 13.

(١٧) نص التعريف:

"The study of the state as a characteristic of areas in relation to other characteristics of areas".
— Hartshorne, R,; op. cit.

يمكن مراجعة:

18. East, W. The Nature of Political Geography. in: **Political,** vol XI, 1937, pp. 259-286.

(١٩) نص التعريف:

"The study of areal differences and similarities in political character as an interrelated part of the total complex of areal differences and similarities. The interpretation of areal differences in political features involves the study of their interrelations with all other relevant areal variations, whether physical, biotic, or cultural in origin".

يمكن مراجعة:

— Hartshorne, R. "Political Geography" in: **American Geography:** Inventory and prospect, James P. and Jones C. (eds). Syracuse: University Press. 1954, pp. 167-226.

(٢٠) نص التعريف:

"The study of the variations of political phenomena from place to place in interconnection with variations in other features of the earth as the home of man".

يمكن مراجعة:

— Hartshorne, R. "Political Geography in the Modern World". in: **Journal Conflict Resolution.** vol. 4, 1960. pp 52-67 op. cit

21. Muir, R. **op.; cit.,** p. 6
22. Hartshorne, R.; Recent Developments in Political Geography" **op. cit.**

(٢٣) رسل هـ. فيفلد وج. اتزل بيرسي ـ **الجيوبولتيكا**. مترجم ـ القاهرة: الكرنك، سلسلة الألف كتاب (٣٦٥).

24. Muir, R. **op. cit.** p. 6.

25. Sprout, H.; "Geographical Hypotheses in Technological" in: **Journal of Conflict Resolution,** vol. 15, 1963, pp. 187-212.
26. Whittlesey, D.; "Political Geography: A complex Aspect of Geography" in: Education, vol. 50, 1935, pp. 293-298.
27. Whittlesey, D.; The Earth and the State. N.Y.: Henry Hold & Co. 1939,
28. p. Ibid p.593. p. 590
29. Hartshorne, R.; "The Functional Approach in political Geography". in: **Annals of the Association of American Geographers,** vol. 40, 1950, pp. 95-131.
30. Schaefer, E.; "Exceptionalism in Geography". in: Annals of the Association of American Geographers, vol. 43, 1953, pp. 226-249
31. Wrigley, E.; "Changes in the Philosophy of Geography". in: Frontiers in Geographical Teaching. Chorley, R. and Haggett, P. (eds). London: Methuen & Co. 1965, pp. 3-20.
32. Bunge, W.; Theoretical Geography. Lund (Sweeden): Lund Univ. Press, 1966, p. 19

(٣٣) نص التعريف :

"The study of political phenomena in their areal context"

يمكن مراجعة :

— Jackson, W.; (ed.) **Politics and Geographic Relationships.** Englewood Cliffs. N.J.: prentice Hall, 1964, p. 1.

(٣٤) نص التعريف :

— "The spatial analysis of political phenomena"

يمكن مراجعة :

— Kasperson, R. & Minghi, J. (eds.); **The Structure of Political Geography.** Chicago: Aldine Publishing Co.; 1969. pp. xi-xii
35. Ackerman, E. "Where is a Research Frontier?". in: **Annals of the Association of American Geographers,** vol. 53, 1963, pp. 429-440.
36. Cohen, S. and Rosenthal. L.; "A Geographical Model for political Systems Analysis". in: **Geographical Review,** vol. 61, 1971, pp.5-31.
37. Cox, K. and Reynolds, D. (eds.); **Locational Approaches to Power and Conflict.** N.Y.: John Wiley, 1974, pp. 19-42.
38. Dikshit, R.; **Political Geography: A contemporary perspective.** New Delhi: Tata McGraw-Hill publishing Company Limited, 1982.

(٣٩) طرح هارتسهورن في هذه الدراسة نموذجا مفيداً لدراسة الدولة المستقلة Individual State فقد نظر إلى الدولة من خلال مفهوم الدولة القومية Nation State الحديثة، التي تتمتع فيها الحكومة المركزية Central government بسلطات واسعة، امتدت لتشمل مختلف مظاهرة الحياة وأنشطتها. ومن هذا المنطلق، إتجه هارتسهورن إلى دراسة الدولة من خلال الوظائف التي تؤديها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، سواء في داخل الدولة أو خارجها. أما في الداخل فإن أهم الوظائف المنوطة بالدولة تتمثل في فرض السيطرة الكاملة على أنحاء الإقليمي السياسي وتحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أقسامه وعناصره لضمان أكبر قدر من التفاعل الإيجابي فيما بينها. أما في

الخارج فإن الوظيفة الأساسية للدولة تتمثل في تنظيم العلاقات بينها وبين الدول والمنظمات السياسية المختلفة بما يحقق أكبر قد من استقرار ورفاهية الدولة. ومن هنا فإن هارتسهورن يعرف الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يركز على نظام الدولة وأقسامها الفعالة ككيان متكامل وعلاقاتها مع غيرها من الدول.

— Hartshorne, R.; "The functional Approach in Political Geography": in: **Annals of the Association of American Geographers,** vol. 40, 1950, pp. 95-131.

40. Pounds, N.; **Political Geography.** N.Y.: McGraw-Hill, 1972, p. 19.
41. Cox, K. and Reynolds. D.; **op. cit.**

(٤٢) تستخدم عادة كلمة التفاعل Interaction في العلوم السياسية بمعنى الضغوط Pressures والضغوط المضادة Counter- pressures التي تميز العلاقات القائمة بين الجماعات في إطار النظام السياسي، ويشكل هذا التفاعل في مجموعه نوعا من الصراع بين هذه الجماعات ـ ذات المصالح المتباينة ـ من منظور الموارد العامة المحدودة بطبيعتها. يمكن مراجعة: كمال المنوفي ـ **نظريات النظم السياسية**. ـ الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٥م، ص ٣٩.

(٤٣) القول بأن النظم السياسية ما هي إلا أنظمة لحل الصراع يأتي بمعنى أنها هي التي تتولى مهمة تنظيم الموارد المحدودة لتحقيق أكبر قدر من الاشباع من تلك الموارد، ولذلك فهي تختار دائماً الحاجات الأولى بالتقديم في الاشباع والتخلي عن بعض الحاجات الاخرى تاركة إياها دون أشباع.

44. Olsen, M.; **The Logic of Collective Action, Public Goods and the Theory of Groups.** N.Y: Schocken, 1968.
45. Easton D.; **A Framework for Political Analysis.** New Jersey: Prentice-Hall, 1965, p. 57
46. Jackson, W.; "Whither Political Geography?". in: **Annals of the Association of American Geographers,** vol. 48, 1958, pp. 178-183.

(٤٧) محمد عزيز شكري، **المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم**. ـ بيروت: دار الفكر ١٩٦٨م، ص ٧٥.

48. Valkenburg, V. **Elements of Political Geography.** New Jeresy: Prentice-Hall Inc., 1955, p. 3.

(٤٩) مارسيل بريلو. **علم السياسة**. ـ ترجمة محمد جابر جاوي. ـ بيروت: منشورات عويدات «بدون تاريخ»، ص ٣٧.

المراجع :

١ ــ إبراهيم درويش. **علم السياسية**. ـ القاهرة: النهضة العربية، ١٩٧٥م.

٢ ــ أحمد زكي بدوي. **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٣م.

٣ ــ إسماعيل صبري مقلد. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. ـ الكويت: جامعة الكويت ١٩٧٩م.

٤ ــ أمين ساعاتي. **علم السياسة وعلم الرياضيات**. ـ جدة: دار العلم، ١٩٨٥م.

٥ ــ أنور نعيم قصير. **الاقتصاد السياسي**. الجزء الأول. ـ بغداد: دار الحرية، ١٩٧٩م.

٦ ــ بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى. **مدخل إلى علم السياسة**. القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٨٤م.

٧ ــ جمال حمدان. **إستراتيجية الاستعمار والتحرير** ـ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣م.

٨ ــ حازم الببلاوي. **أصول الاقتصاد السياسي**. ـ الاسكندرية: منشية المعارف، ١٩٧٤م.

٩ ــ حامد سلطان. **القانون الدولي العام في وقت السلم**. ـ القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٢م.

١٠ ــ رسل هـ. فيفيلد، ج. راتزل بيرسي. **الجيوبولتيكا** ـ جزءان. ـ ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر. ـ القاهرة: الكرنك، سلسلة الألف كتاب (٢٦٥).

١١ ــ سموحي فوق العادة. **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**. ـ بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٩م.

١٢ ــ عبد العزيز فهمي هيكل. **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**. ـ بيروت: النهضة العربية، ١٩٨٠م.

١٣ ــ عبد المعطي محمد عساف. **مقدمة إلى علم السياسة**. ـ الرياض: دار العلوم، ١٩٨٣م.

١٤ ــ كمال المنوفي. **نظريات النظم السياسية**. ـ الكويت: وكالة المطبوعات، . ١٩٨٥م.

١٥ ــ مارسيل بريلو. **علم السياسة**. ـ ترجمة محمد جابر الحاوي. ـ بيروت: منشورات عويدان.

١٦ ــ محمد السيد غلاب. **البيئة والمجتمع**. ـ القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٦٩م.

١٧ ــ محمد عزيز شكري. **المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم**. ـ بيروت: دار الفكر، ١٩٦٨م.

١٨ ــ محمد علي الفرا. **مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية**. ـ الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٨م.
١٩ ــ محمد محمود إبراهيم الديب. **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات**. ـ القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.

References:

1. Ackerman, E.; "Where is a Research Frontier?". in: **Annals of the Association of American Geographers,** vol. 53, 1963, pp. 429-440.
2. Bowman, I.: **Geography in Relation to the Social Sciences.** N.Y.: Charles Scribner's Son, 1934.
3. Bunge, W.; **Theoretical Geography.** Lund (Sweeden): Lund Univ. Press, 1966.
4. Cohen, S.; and Rosenthal. L. "A Geographical Model for political Systems Analysis". in: Geographical Review, vol. 61, 1971, pp. 5-31.
5. Cox, K. and Reynolds, D. (eds.); **Locational Approaches to Power and Conflct;** N.Y.: John Wiley, Chapter 1, 1974, pp. 19-42.
6. Dickinson, R.; **Makers of Modern Geography.** London: Routledge & Kegan Paul. 1969.
7. Dikshit, R.; **Political Geography: A contemporary perspective.** New Delhi Tata McGraw-Hill publishing Company Limited, 1982.
8. Easton, D.; **A Framework for Political Analysis.** New Jersey: Prentice-Hall, Inc. 1965.
9. East, W.; **The Nature of Political Geography.** in: **Political Geography,** vol. XI, 1937.
10. Hartshorne, R., "Recent Development in Political Geography". in: **American Political Science Review.** - vol. 29, 1933, pp. 758-804.
11. Hartshorne, R. "The Functional Approach in political Geography". in: **Annals of the Association of American Geographers,** vol. 40, 1950, pp. 95-131.
12. Hartshorne, R., "Political Geography". in: **American Geography: Inventory and prospect,** James P.and Jones C. (eds.) Syracuse: Syracuse University Press., 1945 pp. 167-226.
13. Hartshorne, R.; "Political Geography in the Modern World". in: **Journal of Conflict Resolution.** vol. 4, 1960. pp. 52-67.
14. Jackson, W.; "Whither Political Geography?" in: **Annals of the American Geographers,** vol. 48, 1958, pp. 178-183.
15. Jackson, W.; (ed.) **Politics and Geographic Relationships.** Englewood Cliggs. N.J.: Prentice Hall, 1964.
16. Kimble, G.; **Geography in the Middle Ages.** London: Mehtuen & Co., 1938.
17. Kasperson, R & Minghi, J. (eds.); **The Structure of Political Geography.** Chicago: Aldine Publishing Co., 1969.
18. Muir, R. **Modern Political Geography.** Second edition. London: MacMillan Publishers Ltd., 1981.
19. Olsen, M.; **The Logic of Collective Action, Public Goods and the Theory of Groups.** N.Y.: Schocken, 1968.
20. Pounds, N.; **Political Geography.** N.Y.: McGraw-Hill, 1972.

21. Sauer, C.; "Recent Development in Cultural Geography". in: **Recent Developments in the Social Sciences,** E.D. Hayes(ed.). Philadelphia: J.B. Lippincott 1927.
22. Schaefer, E.; "Exceptionalism in Geography". in: **Annals of the Association of American Geographers,** vol. 43, 1953, pp 226-249.
23. Sprout, H.; "Geographical Hypothes in Technological" in: **Journal of Conflict Resolution,** vol. 15, 1963, pp. 187-212.
24. Valkenburg, V.; **Elements of Political Geography.** New Jersy: Prentice-Hall Inc., 1955.
25. Whittlesey, D. "Political Geography: A complex Aspect of Geography" in: **Education,** vol. 50, 1935, pp. 293-298.
26. Whittlesey, D.; **The Earth and the State.** N.Y.: Henry Hold & Co. 1939.
27. Wrigley, E.; "Changes in the Philosophy of geography". in: **Frontiers in Geographical Teaching.** Chorley, R. and Haggett. P. (eds) London: Methuen & Co. 1965, pp. 3-20.